محضر الجلسة رقم 308

التاريخ: الإثنين 21 جمادى الأولى 1448هـ (2 نوفمبر 2026م).
الرئاسة: السيد أحمد تويزي رئيس مجلس النواب والسيد محمد ولد الرشيد رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الرابعة زوالا.
جدول الأعمال: جلسة خاصة مشتركة لمجلسي البرلمان بخصوص آخر تطورات القضية الوطنية.

السيد أحمد تويزي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

يعقد البرلمان بمجلسيه هذه الجلسة الخاصة المشتركة المخصصة لآخر تطورات قضيتنا الوطنية الأولى والاحتفاء بالذكرى الأولى لعيد الوحدة، الذي أقره صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في لحظة تاريخية استثنائية من مسار استكمال وحدتنا الترابية وترسيخ سيادتنا الوطنية.

إن اجتماع ممثلي الأمة، اليوم، بمختلف انتماءاتهم السياسية يجسد أسمى معاني الوحدة والوطنية، ويؤكد أن قضية الصحراء المغربية ظلت وستبقى فوق كل اعتبار عنوانا لإجماع وطني راسخ يجمع المغاربة قاطبة وراء جلالة الملك، في الدفاع عن قضية وجود وليس مجرد مسألة حدود.

وإذا كان عيد الوحدة مناسبة لاعتزاز بما حققته بلادنا، فإنه يكتسي هذه السنة دلالة تاريخية أعمق في ضوء التطورات التي شهدها مجلس الأمن يوم 30 أكتوبر 2026، والتي دشنت منعطفا جديدا في مسار قضيتنا الوطنية.

فبعد القرار الأممي رقم 2797 لسنة 2025 وما حمله من تأكيد للمكانة المحورية لمبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، جاء عدم تمديد مهمة بعثة المينورسو ليشكل تحولا بالغ الدلالة في التعاطي الدولي مع هذا النزاع الإقليمي.

وقد عبر بلاغ الديوان الملكي عن عمق هذا التحول، باعتباره خطوة ذات دلالة كبرى في اتجاه الطي النهائي لملف الصحراء المغربية داخل أروقة الأمم المتحدة، وإيذانا بالانتقال من مجرد منطق التدبير إلى مقاربة جديدة تستوعب التحولات العميقة التي عرفتها القضية الوطنية.

إن عدم تمديد مهمة المينورسو وانتهاء التفويض الأممي الممنوح لها لا يمثل مجرد إجراء يتعلق بمهمة أممية، بل يؤشر على نهاية مرحلة امتدت 35 عاما، وهو ما يقتضي ترتيب الآثار المترتبة عن هذا التحول، وفي مقدمتها إنهاء وجود البعثة بالأقاليم الجنوبية للمملكة ومغادرة أفرادها وسحب مركباتها ومعداتها وإزالة جميع رموز وشعارات وجودها الميداني وفق ما أكده بلاغ الديوان الملكي.

فبانتهاء التفويض تنتفي الأسس التي قامت عليه هذه المهمة وتفتح أمام بلادنا مرحلة جديدة، عنوانها "تكريس السيادة الوطنية وصيانة المكتسبات" في ظل الاحترام الكامل للشرعية الدولية.

بالموازاة مع كل هذه التطورات، يظل الأمر المؤسف هو واقع أخواتنا وإخواننا المحتجزين في تندوف، الذين يتم استعمالهم ورقة للضغط والابتزاز، علما بأن أوضاعهم تظل حالة فريدة من المعاناة في التاريخ المعاصر، إذ يحرمون من حقوقهم الأساسية في حرية الاختيار والتنقل والسفر والهوية، دون الحديث عن القمع الذي يتعرضون له، وسلب حقهم الطبيعي في التعبير والرأي، مما يجدد طرح السؤال بشأن مسؤولية المجتمع الدولي في إنهاء هذه المعاناة الإنسانية بشكل عاجل.

إنها لحظة تاريخية تطوى فيها صفحة دامت 35 عاما، وتفتح فيها أمام بلادنا آفاق جديدة، لا تقاس فقط بما تحقق من مكاسب دبلوماسية، وإنما أيضا بما تفرضه من مسؤوليات في تحصين هذه المكاسب ومواصلة البناء والتنمية، وتعزيز حضور المغرب ومكانته على الصعيد الدولي.

السيد الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمون،

إننا ونحن نعيش هذه اللحظة الوطنية المفعمة بالفخر والاعتزاز، نتوجه بأسمى عبارات التهاني إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وإلى الشعب المغربي قاطبة، تقديرا لمسيرة طويلة من الصمود والتضحيات، ولما أثمرته الدبلوماسية الملكية من تحولات حاسمة في مواقف المجتمع الدولي.

إنها أيضا مناسبة لتوجيه تحية إجلال وتقدير وامتنان للقوات المسلحة الملكية، بقيادة قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة، صاحب الجلالة، وهي تقف حصنا منيعا يحمي التراب الوطني ويذود عن أمن الوطن.

والشكر للسلطات الترابية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية المجندين كذلك جميعهم من أجل ضمان أمن المواطنين والمواطنين والمواطنات وتوفير الخدمات لهم.

وهي مناسبة نجدد فيها التأكيد أن الوحدة الترابية للمملكة ليست موضوع مساومة، ولا مجالا للتنازل، ولا رهينة لتقلبات الظروف والمواقف؛ إنها حقيقة تاريخية وإرادة وطنية ومصير مشترك لأمة لا تقبل التفريط في سيادتها.

وإن ما تحقق اليوم لم يكن وليد ظرف عابر، بل هو ثمرة رؤية ملكية بعيدة المدى ودبلوماسية اتسمت بالثبات والوضوح، استطاعت أن تحول عدالة الموقف المغربي إلى رصيد متنام من الدعم الدولي، وأن تجعل من مبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، أساسا واقعيا وذا مصداقية لتسوية هذا

النزاع الإقليمي المفتعل.

السيدات والسادة البرلمانيين،

إن مسؤوليتنا اليوم لا تقف عند حدود الاحتفاء بما تحقق، بل تمتد إلى الإسهام الفاعل فيما ينبغي إنجازه.

ومن هذا المنبر، يؤكد البرلمان المغربي، بمجلسيه وبمختلف مكوناته، انخراطه الثابت وراء جلالة الملك في مواصلة التعبئة الوطنية والاضطلاع بكامل مسؤولياته الدستورية، تشريعا ورقابة ودبلوماسية برلمانية، دفاعا عن مصالح الوطن العليا، ومواكبة لمسيرة البناء والتنمية بأقاليمنا الجنوبية.

إن المرحلة الجديدة تقتضي منا جميعا أن نكون في مستوى التحولات التي تعرفها قضيتنا الوطنية، وأن نترجم الإجماع الوطني إلى عمل مؤسساتي متواصل، يعزز ما تحقق ويواكب ما هو آت، ويجعل من تنمية أقاليمنا الجنوبية وترسيخ إشعاعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تعبيرا ملموسا عن السيادة الوطنية، فالمغرب بقيادة جلالة الملك ماض وبثبات في استكمال مسيرته الوطنية، قويا بوحدة شعبه، راسخا في حقوقه، وواثقا من مستقبله.

حفظ الله مولانا أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأدام على وطننا نعمة الوحدة والأمن والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،

نجتمع اليوم في لحظة دقيقة ومفصلية من تاريخ قضيتنا الوطنية الأولى، لحظة نستحضر فيها قبل كل شيء أن وراء المواقف الدبلوماسية والقرارات الدولية قضية وطن وذاكرة شعب وتضحية أجيال وإرادة أمة، لا تقبل التفريط في وحدتها الترابية.

وهي مناسبة لنعبر فيها عن بالغ اعتزازنا وتقديرنا لمضامين بلاغ الديوان الملكي، بما عكسه من وضوح في الرؤية وبعد النظر، وبالانتقال من منطق تدبير النزاع إلى مقاربة مبنية على التحول العميق للمحددات التي ظلت تحكم مسار قضيتنا الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكلت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الركيزة الأساسية في توجيه هذا المسار وتحقيق ما راكمته قضيتنا الوطنية من مكاسب سياسية ودبلوماسية نوعية.

فخلال هذه السنة وحدها أعلن الاتحاد الأوروبي موقفه الجماعي وانضمت دول جديدة من شمال العالم وجنوبه ومن شرقه وغربه إلى مساندة موقف بلادنا، وتعززت هذه الدينامية مساء الجمعة بتأييد 11 عضوا من مجلس الأمن لمشروع قرار كان يروم إعادة النظر في مهام البعثة الأممية، وجعل مبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، الأساس الوحيد للمفاوضات وللحل النهائي.

ولإن حالت الطبيعة الخاصة للتصويت داخل مجلس الأمن دون اعتماد هذا المشروع، فإن التأييد الذي حظي به يحمل دلالات سياسية بالغة الأهمية، مفادها أن المنتظم الدولي حين خير بين الجمود والحل لم يختر الجمود، وإنما اتجه نحو واقعية ومصداقية موقف بلادنا، بما قدمه من مبادرات تضع حدا لعقود من الانتظار وإطالة أمد النزاع، وكل ذلك هو ثمرة لدبلوماسية حكيمة يقودها جلالة الملك، نصره الله، بنفس طويل، دبلوماسية تعرف متى تتكلم ومتى تنصت ومتى تترك للزمن أن يصدع بالحق.

وإذ نعبر عن اعتزازنا بهذه المكتسبات الهامة، فإننا نتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير إلى أشقائنا وأصدقائنا عبر العالم وإلى مختلف الدول والحكومات والبرلمانات والاتحادات البرلمانية والمؤسسات التي عبرت عن دعمها ومساندتها للمغرب في قضيتنا الوطنية.

وإننا إذ نقدر عاليا هذه المواقف، ونعتبرها تأكيدا على الثقة في جدية ومصداقية مبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، ندعو الأطراف الأخرى إلى مراجعة المواقف التي أسهمت في إطالة أمد الجمود والتفاعل بمسؤولية وواقعية، بعيدا عن منطق المماطلة وإدامة الوضع القائم.

حضرات السيدات والسادة،

إن من أبرز مقومات موقف بلادنا ما يجمع بين الشرعية التاريخية والشرعية الديمقراطية وما يجسده الحضور الفعلي لأبناء الصحراء المغربية في قلب المؤسسات الدستورية للمملكة، وفي مختلف مستويات تدبير الشأن العام.

وهي شرعية تاريخية تجد أساسها في روابط البيعة والولاء التي جمعت القبائل الصحراوية وشيوخها بالسلاطين والملوك العلويين الميامين، وقد تعززت هذه الروابط بالممارسة الديمقراطية والتمثيل الانتخابي في مسار متواصل من المشاركة السياسية، توجت الانتخابات التشريعية ليوم 23 شتنبر بتسجيل أقاليمنا الجنوبية أعلى نسب المشاركة على الصعيد الوطني، في تعبير عميق عن رسوخ انتمائهم الوطني وانخراطهم في بناء مستقبلهم، في إطار السيادة المغربية والوحدة الترابية للمملكة.

حضرات السيدات والسادة،

وفي ظل هذه التطورات، تمضي بلادنا بثقة نحو المستقبل، مستندة إلى الإجماع الوطني وتلاحم شعبنا حول ثوابت الأمة، ومتمسكة بالتزامها بالسلم وبوقف إطلاق النار، وحازمة في الآن ذاته في صيانة سيادتها وسلامة ووحدة أراضيها وأمن مواطنيها، بكل ما يقتضيه ذلك من قوة واقتدار.

ومن صميم هذا الإجماع الوطني، تبرز مسؤولية المؤسسة البرلمانية في

مواكبة هذه الدينامية، بما تفرضه على ممثلي الأمة من تكثيف ومضاعفة الجهود على ثلاث مستويات أساسية:

- **أولا:** تعزيز الدبلوماسية البرلمانية الثنائية والمتعددة الأطراف ومواصلة انخراط مجلسي البرلمان في دعم الجهود التي تقودها الدبلوماسية الرسمية دفاعا عن قضيتنا الوطنية؛

- **ثانيا:** تعزيز الجاهزية التشريعية للبرلمان لمواكبة مختلف التطورات التي تعرفها القضية الوطنية؛

- **ثالثا:** مواصلة التعبئة الوطنية وتقوية جبهتنا الداخلية التي شكلت على امتداد هذه المسيرة سندا أساسيا للدفاع عن وحدتنا الترابية، باعتبارها قضية جامعة وحاضنة تتجاوز الاختلافات السياسية والحزبية، وتلتقي حولها المؤسسات وكل القوى الوطنية الحية.

هذه التعبئة الوطنية، حضرات السيدات والسادة، التي كنت ولا أزال جزء منها كواحد من أبناء الأقاليم الجنوبية للمملكة، هي ما تجعلني أرى في المستجدات الأخيرة أكثر من مجرد انتهاء ولاية بعثة أممية، أرى فيها فتح أفق جديد نحو الطي النهائي لملف الصحراء المغربية.

وإن هذا الأفق الذي نتطلع إليه ينبغي أن يحمل معه وضع حد لمعاناة إخواننا في مخيمات تندوف.

لقد نشأ جيل كامل تحت خيام، قيل إنها مؤقتة، ولا ينبغي أن ينشأ تحتها جيل آخر. فالعودة إلى الوطن ليست هزيمة لأحد، وإنما رجوع إلى بيت ظلت أبوابه مفتوحة للمشاركة في مواصلة النهضة التنموية التي تشهدها الصحراء المغربية في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

حضرات السيدات والسادة،

وفي الختام، فإن ما نعيشه اليوم يدعونا إلى أن نستحضر بكل إجلال شهداء الوحدة الترابية، والتضحيات الجسام التي قدمتها قواتنا المسلحة الملكية المرابطة على حدود الوطن، دفاعا عن حوزته.

كما نستحضر ما تبذله مختلف أجهزتنا العسكرية والأمنية من درك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية وسلطات محلية من جهود متواصلة في أداء واجبها الوطني والسهر على أمن المواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا، ننتقل الآن إلى الكلمة للسيدات والسادة رؤساء فرق المجموعات البرلمانية والبرلمانيين غير المنتسبين.

إذن أول المتدخلين، أعطي الكلمة إلى السيد النائب المحترم هشام صابري، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

إيوا قال لي هشام صابري، صباري السي الأستاذ صباري.. إيوا اللي كتبوا كتبوا صابري آش غنقول لهم أنا.

النائب السيد محمد صباري، باسم فريقي الأصالة والمعاصرة: بمجلسي البرلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي تناول الكلمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، في هذه الجلسة الخاصة التي يلتئم فيها البرلمان بمجلسيه، على إثر التطورات الأخيرة التي شهدتها قضيتنا الوطنية، بما يجسده هذا الاجتماع من التفاف ممثلي الأمة حول صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في الدفاع عن سيادة بلادنا ووحدتها الترابية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكلت التطورات التي أعلن عنها بلاغ الديوان الملكي الصادر يوم 30 من أكتوبر 2026، عقب اجتماع مجلس الأمن، في اليوم نفسه، محطة مفصلية في مسار قضية وحدتنا الترابية بما حملته من دلالات تاريخية، وفي مقدمتها عدم تمديد مهمة بعثة المينورسو بعد 35 عاما من وجودها على تراب أقاليمنا الجنوبية.

وإننا في الفريق ننوه بمضامين هذا البلاغ وبما فتحه من أفق للطي النهائي لملف الصحراء المغربية، من خلال ما ينبغي أن يترتب على عدم تمديد مهمة بعثة المينورسو من إنهاء وجودها على أرض الواقع، ووضع حد لإحالة الملف على مجلس الأمن وسحبه من جدول أعماله وإنهاء الاجتماعات الدورية المخصصة له ووقف تقارير الأمين العام وإحاطات مبعوثه.

كما نثمن تمسك المملكة بوقف إطلاق النار وحرصها على صون وحدتها الترابية وأمنها الوطني وطمأنينة مواطنيها، وهو ما ينسجم مع الرؤية الملكية السديدة، القائمة على الانتقال من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير بخصوص هذا الملف.

وفي غمرة احتفاء الشعب المغربي بالذكرى الأولى لعيد الوحدة، نستحضر باعتزاز المسار الذي قطعته قضيتنا الوطنية منذ اعتماد مجلس الأمن قراره رقم 2797، والذي جعل من المبادرة المغربية للحكم الذاتي أساسا للتوصل إلى حل سياسي نهائي يتيح لسكان الأقاليم الجنوبية تدبير شؤونهم في إطار مؤسسات ديمقراطية ذات صلاحيات واسعة، تحت سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية.

وقد أثمرت الحكمة الملكية في تدبير هذا المسار اتساع دائرة التأييد الدولي للموقف المغربي، حتى باتت مبادرة الحكم الذاتي تحظى بدعم أكثر من ثلثي

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وقوى دولية مؤثرة.

ولم تقتصر ثمار هذا المسار على المكتسبات الدبلوماسية والسياسية، بل تجسدت كذلك في النهضة التنموية الشاملة التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية بفضل النموذج التنموي الذي أرسى دعائمه جلالة الملك نصره الله، والذي أحدث تحولا نوعيا في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، وعزز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم، وكرس مكانتها الاستراتيجية بوصفها بوابة للمملكة نحو عمقها الإفريقي.

وتتجسد معالم هذه النهضة في مشاريع مهيكلة كبرى، في مقدمتها ميناء الداخلة الأطلسي، والطريق السريع تزنيت-الداخلة، فضلا...

شكرا على حسن إصغائكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

إذن الكلمة للسيد النائب المحترم محمد سالم بهيا، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا.

النائب السيد محمد سالم بهيا، باسم فريقي التجمع الوطني للأحرار بمجلسي البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتدخل، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسي البرلمان، في هذه الجلسة البرلمانية المشتركة التي تنعقد في لحظة وطنية بالغة الأهمية، لحظة تستدعي منا جميعا استحضار عمق المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا وتجديد التعبير القوي عن وحدة وصلابة الجبهة الوطنية والاعتزاز بما حققته بلادنا من مكتسبات دبلوماسية متراكمة، تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

إننا نجتمع اليوم كبرلمانيين لنعبر بصوت وطن واحد، ولنجدد الوفاء لقضية لا تقبل الاختلاف، قضية وطن، وقضية سيادة، وقضية وجود وقضية إجماع تاريخي بين العرش والشعب.

السيدات والسادة المحترمون،

إن التطورات الأخيرة التي شهدها مجلس الأمن الدولي، وما رافقها من بلاغ متبصر وحكيم للديوان الملكي، يتيح لنا أن نقف باعتزاز عند حجم التحول الذي عرفته قضيتنا الوطنية بفضل الدبلوماسية الملكية الرصينة والقائمة على وضوح الرؤية وثبات الموقف وتراكم المكاسب وبناء التحالفات بنظارة وحدتنا الترابية، وهو الخيار الملكي الذي سمح بتوسيع دائرة الاعتراف والدعم الدولي لمبادرة المغرب للحكم الذاتي.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن هذه المناسبة تكتسي رمزية وطنية خاصة، خصوصا وأنها تتزامن مع احتفاء المغاربة بالذكرى الأولى لعيد الوحدة، الذي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بإقراره لما يحمله من دلالات عميقة في مسيرة استكمال الوحدة الترابية وترسيخ الوعي الجماعي بوحدة المصير الوطني.

إن عيد الوحدة ليس مجرد مناسبة في بناء الذاكرة الوطنية، بل هو تعبير عن حقيقة راسخة مفادها أن وحدة المغرب هي امتداد لتاريخ عريق وعنوان لسيادة ثابتة ورابطة وطنية دينية ودستورية لا تنفصم.

وإننا، في فريقي التجمع الوطني للأحرار، لنعبر عن اعتزازنا العميق بالمضامين التاريخية لبلاغ الديوان الملكي الصادر عقب اجتماع مجلس الأمن اليوم 30 أكتوبر 2026، فإننا نستحضر بكل فخر ما أكده البلاغ من انتقال في التعاطي مع قضيتنا الوطنية من مجرد تطبيق التدبير إلى مقاربة مبنية على التحول العميق للمحددات، وهو تحول استراتيجي بالغ الدلالة، يعكس عبقرية الرؤية الملكية، وبعد نظر جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الذي لم يكتف بتدبير النزاع وانتظار مخرجاته، بل قاد مسارا دبلوماسيا متواصلا لتغيير معطياته وموازين الدعم الدولي بشأنه.

إننا اليوم - كما قال جلالة الملك - أمام انتقال من التكيف مع قواعد النزاع إلى العمل على تغيير محدداته، ومن تدبير وضع قائم إلى فتح آفاق تسوية نهائية، ومن الدفاع عن المبادرة المغربية للحكم الذاتي إلى توسيع الاعتراف الدولي بها، باعتبارها إطارا للحل تحت السيادة المغربية، ولذلك، فإن المرحلة الجديدة تقتضي منا جميعا الارتقاء من منطق مواكبة المكتسبات إلى منطق استثمارها، ومن التعبئة الظرفية إلى التعبئة الاستراتيجية الداعمة، حتى تتحول التحولات الدبلوماسية المتراكمة إلى مكاسب سياسية ومؤسساتية راسخة، تجسد حقيقة أن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها.

ومن هذا المنبر الدستوري نجدد، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، إعلاننا تعبئتنا الدائمة ووقوفنا الثابت واللا مشروط وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في كل المبادرات والقرارات التي يتخذها جلالته، دفاعا عن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية والمصالح العليا للمملكة.

ونؤكد أن المغرب وهو ينخرط بكل جدية ومسؤولية في الجهود الأممية الرامية إلى إيجاد حل سياسي لهذا النزاع، إنما يفعل ذلك من موقع الثقة في حقوقه التاريخية والوضوح في اختياراته الاستراتيجية والثبات على ثوابته الوطنية، فـ "المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها" ليست مجرد عبارة ملكية نرددها في المناسبات، بل حقيقة تاريخية وسياسية ومؤسساتية وتنموية تؤكدها روابط البيعة وتجسدها مؤسسات الدولة، وتعززها إرادة المواطنين والمواطنين...

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا.

الكلمة للنائب المحترم السيد رحال مكاوي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل مشكورا.

النائب السيد رحال مكاوي، باسم فريقي الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلسي البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يسرني ويشرفني أن أتناول الكلمة في هذه اللحظة الفارقة والتي يجتمع فيها البرلمان بمجلسيه، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب ومجلس المستشارين.

لقد تابعنا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، باهتمام بالغ التطورات الأخيرة التي عرفتها قضية الصحراء المغربية خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي ليلة الجمعة الماضية، والتي تلاها صدور بلاغ هام للديوان الملكي في لحظة تاريخية حاسمة.

وإذ نعبر عن دعمنا الكامل والمطلق لمضامين بلاغ الديوان الملكي، والذي يعتبر بحق محطة تاريخية مفصلية في مسار التوطيد النهائي للوحدة الترابية للمملكة، والذي يعكس الإرادة الملكية الصلبة والمتبصرة والتعامل المغربي الحازم والهادئ لحسم هذه القضية المفتعلة التي عمرت أكثر من 50 عاما، للقطع مع منطق تدبير الوضع الذي اتسم بالجمود واستغلال هذه القضية منذ 35 سنة من طرف أعداء وحدتنا الترابية، فإننا نعتبر أن عدم تمديد مهمة المينورسو والإنهاء الفعلي لتواجد هذه البعثة في أقاليمنا الجنوبية، خصوصا أمام استحالة قيامها بإجراء الاستفتاء أو ردع الانتهاكات المتكررة من طرف ميليشيات البوليساريو لوقف إطلاق النار، فرصة تاريخية أمام المنتظم الدولي للانتقال من منطق تدبير هذا النزاع المفتعل إلى منطق البحث عن الحل النهائي.

كما سيشكل فرصة حقيقية لمواصلة توسيع وتقوية الدينامية الدبلوماسية غير المسبوقة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل تعزيز الدعم الدولي المتواصل للوحدة الترابية لبلادنا ولمقترح الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، والذي يحظى بدعم هام من ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، بمن فيهم أعضاء دائمون بمجلس الأمن وقوى مؤثرة في المحيط الإقليمي.

وفي هذا الصدد، نجدد في حزب الاستقلال بكل هيئاته ومنظماته ومناضليه ومنتخبيه في المؤسسات التمثيلية تجندنا الدائم وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل الدفاع عن وحدتنا الترابية في كل المحافل وبكل الآليات السياسية والدبلوماسية البرلمانية والحزبية والشعبية والمدنية لتحصين مكتسبات بلادنا وترصيد ما حققته بلادنا من انتصارات متتالية لوحدتنا الترابية.

إن الشعب المغربي الذي يحتفل هذه الأيام بعيد الوحدة الوطنية، مؤمن بما سبق وقاله جلالة الملك، حفظه الله، بأن ما قبل 31 أكتوبر 2025 ليس كما بعده، وخاصة القرار التاريخي لمجلس الأمن الدولي 2797 الذي تبنى مشروع الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي للنزاع المفتعل، وهو ما تؤكده اليوم هذه المرحلة الجديدة والحاسمة في مسار تعزيز وتحصين وحدتنا الترابية، في مقابل أطروحات التيئيس التي تنهل من زمن الحرب الباردة، والتي يروح ضحيتها محتجزي مخيمات تندوف الذين يعيشون ظروفا إنسانية صعبة واستغلالا متعددة الأبعاد، حسب ما جاء في عدة تقارير دولية.

وهنا نستحضر قول جلالة الملك: "إن المغرب لا يتفاوض على صحرائه، ومغربية الصحراء لم تكن يوما ولن تكون أبدا مطروحة فوق طاولة المفاوضات، فالمفاوضات - يقول جلالة الملك، نصره الله - لا تتم إلا من أجل حل سلمي نهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل في إطار السيادة المغربية ومبادرة الحكم الذاتي".

وفي الحقيقة هو مسار طويل من كفاح مستمر واستثنائي لملك وشعب أنتج قناعة متنامية لدى المنتظم الدولي بأن الحل لهذه القضية لا يمكن أن يكون إلا في إطار مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب، والتي أصبحت اليوم، بفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك، مرجعا أمميا معتمدا ورافعة للسلم والاستقرار.

وإن القناعة الأممية بواقع الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، لم تأت من فراغ بل نتيجة لإدراك المنتظم الدولي لما تحقق ويتحقق يوميا بجهاتنا الجنوبية الغالية من منجزات تنموية كبيرة على كل الأصعدة، بل وتحولها إلى قاطرة لتنمية الوطن، حيث أضحت تنعم بكل مقومات التنمية المستدامة، تعززها المشاركة الفاعلة والقياسية لساكنة هذه الأقاليم في كل الاستحقاقات الانتخابية، باعتبار منتخبيهم هم الممثلون الحقيقيون لساكنة هذه الأقاليم.

وفي هذه اللحظة التاريخية، ختاما، نوجه أسمى عبارات التقدير والاعتزاز والافتخار بقواتنا المسلحة الملكية الباسلة والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية ولكل مكونات الإدارة الترابية، تحت قيادة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة، جلالة الملك نصره الله.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد النائب.

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيد إدريس الأزمي الإدريسي، عن فريق العدالة والتنمية، فليتفضل مشكورا.

النائب السيد إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، في هذه اللحظة الوطنية الجامعة التي يلتئم فيها ممثلو الأمة بمختلف انتماءاتهم داخل البرلمان بمجلسيه، بخصوص آخر تطورات قضيتنا الوطنية الأولى.

نجتمع اليوم بعد يومين من احتفال الشعب المغربي بالذكرى الأولى لعيد الوحدة، الذي أقره جلالة الملك، حفظه الله، على إثر القرار 2797 الذي كرس المبادرة المغربية للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، تحت السيادة المغربية، كأساس وحيد للمفاوضات نحو حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

لقد اعتبرنا في العدالة والتنمية هذا القرار إنجازا تاريخيا كبيرا وانتصارا للشرعية والحق المغربي القائم على روابط البيعة الشرعية المتواترة وحقائق التاريخ الثابتة، والتلاحم الديني والاجتماعي والثقافي بين أبناء الوطن الواحد.

واليوم نجتمع لنؤكد دعمنا الكامل والقوي لمضامين بلاغ الديوان الملكي، الذي وضع ملف الصحراء المغربية في سياقه الجديد، في اتجاه الطي النهائي لهذا الملف داخل أروقة الأمم المتحدة، بعد إنهاء ولاية بعثة المينورسو والشروع في تصفيتها، عقب عدم تجديد مجلس الأمن لولايتها في اجتماعه الماضي، وكذا باعتبار انتفاء أسباب وجودها أصلا.

نجتمع اليوم لنؤكد أن المغرب والمغاربة الذين عاشوا هذا الملف خلال عقود طويلة، بأناة وحكمة وحزم وثقة في الله عز وجل، أولا، ثم في القيادة الحكيمة لجلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله، وبعده وارث سره جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله؛ لن يزدادوا في ظل هذه التطورات إلا رسوخا وعزما وحزما وإصرارا على مواصلة التعبئة والإجماع الوطنيين.

ونؤكد في هذا السياق، أن حرص المغرب، ملكا وشعبا، على الدفاع على سيادته ووحدته الوطنية وتكريس حقه الثابت على أقاليمنا الجنوبية، وهو ما أكده جلالة الملك حفظه الله، بقوله: "المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها"، لا يعادله إلا حرص المغرب، ملكا وشعبا، على لم شمل أبناء وبنات الوطن الواحد والعائلات الصحراوية الواحدة وإنهاء حالة التفرقة هذه ووضع حد للمعاناة العائلية والإنسانية لإخواننا المتواجدين في مخيمات تندوف وعودتهم معززين مكرمين إلى حضن وطنهم الأم المغرب، في إطار حل "لا غالب فيه ولا مغلوب"، يحفظ ماء وجه جميع الأطراف، كما أكد ذلك جلالة الملك حفظه الله.

كما نؤكد أن حرص المغرب، ملكا وشعبا، على الدفاع على سيادته ووحدته الوطنية والترابية ومغربية صحرائه، لا يعادله من جهة أخرى إلا سعيه المتواصل إلى تجاوز الخلافات مع الجزائر الشقيقة، بالرغم مما يلحقه من الأذى ومن عدم توقف مسلسل معاكستها لحقه الثابت في الصحراء المغربية، والذي يعرفه أشقاؤنا الجزائريون أكثر من غيرهم، حيث ما لبث جلالة الملك، منذ اعتلائه العرش، وبإرادة ملكية شجاعة وراسخة، يؤكد على سياسة اليد الممدودة لتجاوز منطق القطيعة وبناء مستقبل مشترك، مصداقا لقوله تعالى: "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون".

وختاما، نجدد في هذه اللحظة، بما تعنيه من تعبئة وإجماع ووحدة وطنية، نجدد إشادتنا بالسياسة الحكيمة والحازمة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في تدبير وتغيير هذا الملف الحيوي، ونؤكد انخراطنا القوي والدائم وراء جلالته في كل الخطوات القادمة نحو الحسم النهائي لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

كما نترحم، بهذه المناسبة، على جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله بطل التحرير والاستقلال، وعلى جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله، مبدع المسيرة الخضراء، وعلى أرواح كل شهداء الوطن والاستقلال والوحدة الأبرار.

ونتوجه بتحية إكبار وتقدير للقوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والسلطات الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تفانيهم في الدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، رمز وحدة الأمة وضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس مجلس النواب:</u>

شكرا السيد النائب المحترم.

الكلمة للسيد النائب المحترم السيد محمد والزين، عن فريق الحركة الشعبية، فليتفضل مشكورا.

<u>النائب السيد محمد والزين، باسم فريقي الحركة الشعبية بمجلسي البرلمان:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدين الرئيسين،

السيدات والسادة النواب والمستشارين الأفاضل،

في فريقي الحركة الشعبية أعطينا لمداخلتنا عنوان "في مجلس الأمن أُشْهِرَ فيتو الخذلان في وجه بلاد الأمن والطمأنينة والأمان".

هي لحظة عابرة، لكن التاريخ له ذاكرة، فالإنسانية لا تقاس بمنطق القوة، وإنما تقاس بقوة المنطق وبالقوة الهادئة التي تترك بصمات في مسار السلام وفي كينونة الإنسان. ومهما تعالت الأكاذيب، ومهما استعلى كلام المناديب، فإن الحق أبلج والباطل لجلج.

لقد أسقط الفيتو الروسي مشروع القرار، لكنه لم يستطع إسقاط الدلالة السياسية لتصويت 11 دولة لصالحه، ولا إسقاط حجم الدعم الدولي نصرة

لعمقه وتأكيدا لمصداقيته.

ما شهدته أروقة مجلس الأمن الدولي، يا سادة، لا يمكن قراءته أو اختزاله في مجرد تصويت أو في فيتو عابر، بل يتعين استحضار أبعاده وما يفتحه من آفاق وما يطرحه من تحديات.

لذلك، فإننا نعتبر، في فريقي الحركة الشعبية، أن ما وقع ليلة الجمعة 30 أكتوبر بمجلس الأمن، هو حسم دبلوماسي جديد لشرعية الوحدة الترابية للمملكة المغربية وانتصار دبلوماسي آخر لمشروعية الموقف المغربي الثابت من أجل إنهاء هذا النزاع المفتعل في دهاليز صناع التطرف وأعداء الوحدة ودعاة الانفصال وضحايا الإيديولوجيات المستوردة والمستنبطة والمستنبتة وتجار الحرب الباردة البائدة، وهو ما أكده شبه إجماع أعضاء بمجلس الأمن بتصويتهم على المقترح، والذي جعل من الحكم الذاتي، في إطار السيادة المغربية، وعلى ضوء وحدة الوطن والتراب، السقف والمرجع الوحيدين لأي حل سلمي ينهي هذا النزاع الذي طال أمده.

كما أكد ذلك شبه الإجماع ضد الفيتو الروسي، الذي ليس في حقيقته إلا فيتو للعودة بعقارب النزاع المفتعل إلى شروطه المتقادمة والمتجاوزة، لتمديد الجمود ولخدمة مصالح إقليمية ضيقة، تمنح جرعة الحياة لأطماع حكام الجزائر ولعقيدتهم العسكرية المعادية للوحدة المغاربية وللغة الوحدة والتنمية والديمقراطية، والتي لا تعيش إلا على تفريخ أعشاش الإرهاب وزراعة بذور الانفصال.

هي لحظة نجني فيها ثمار الصبر على ظلم ذوي القربى الأشد مضاضة، الذين تنكروا لتضحيات المملكة من أجل استقلال بلادهم، ونسوا الدماء المشتركة واللسان المشترك والتاريخ المشترك والعقيدة المشتركة والمصير المشترك، فصنعوا قضية، وهمية كلفت بلادنا كما البلد الجار وما جاورنا من أقطار هدر عقود من الزمن التنموي وفرص العناق والتكامل والتآزر بين الشعوب، بل وزرعوا الفتنة والكراهية عنوة بين الأشقاء، عنادا وشكاسة وفضاضة.

ونحن اليوم لا نتوجه إلى ضمائر جيل جيراننا القديم بعد أن عيل صبرنا، بل نخاطب الأجيال الجديدة التي تمتلك وعيا جديدا يتسامى ويترفع عن أحقاد الماضي وعن رواسب فترة الحرب البائدة التي لا زلنا نعاين بقاياها إلى حدود الأمس.

لكن لن يفتر صبرنا ولن تخبو إرادتنا انطلاقا من ثوابتنا الوطنية، إذ نعتبر أن قضية الصحراء المغربية ليست موضوعا للمساومة أو المزايدة، هي قضية وطن وأمة وقضية إجماع وطني راسخ، تتقدم فيه وحدة الصف على اختلاف المواقع، وتعلو فيها المصلحة العليا للوطن على كل الحسابات الظرفية العابرة.

لذلك، فإن موقفنا اليوم واضح وثابت، لا مساومة على مغربية الصحراء، ولا تردد في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، ولا تنازل عن السيادة الوطنية، تحت القيادة الرشيدة لملكنا المفدى، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ختاما، أغتنم هذه المناسبة لنتقدم مجددا بتحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية وقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والسلطات الترابية على تضحياتهم الجسام في الدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

ذات التحية والمحبة موصولة إلى أبناء الأقاليم الجنوبية للمملكة، على روحهم الوحدوية وانخراطهم في مسلسل التنمية المستدامة في هذا الجزء الغالي من وطننا الحبيب.

ولأن ساعة الحسم والطي النهائي لصفحة هذا النزاع المفتعل دقت، فإننا نجدد الدعوة لإخواننا الصحراويين المغاربة المحتجزين والمحاصرين في مخيمات تندوف للعودة إلى وطنهم الأم ومعانقة قطار الوحدة والتنمية الذي انطلق منذ عقود بأقاليمنا الجنوبية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الحسن لشكر، عن الفريق الاشتراكي، فليتفضل مشكورا.

النائب السيد الحسن لشكر باسم الفريق الاشتراكي بمجلسي البرلمان:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون والمستشارون المحترمون،

أود، باسم الفريقين الاشتراكيين بمجلسي البرلمان، أن أجدد موقفنا الثابت والراسخ في دعم عدالة قضيتنا الوطنية وفي الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، باعتبارها قضية وطن وشعب وقضية إجماع، لا تخضع للمزايدات ولا للحسابات الضيقة.

إن مغربية الصحراء ليست مجرد موقف سياسي ندافع عنه، بل حقيقة راسخة يؤكدها التاريخ والجغرافيا، وتجسدها روابط البيعة والامتداد الإنساني والاجتماعي والثقافي بين أبناء أقاليمنا الجنوبية وباقي مكونات الشعب المغربي. وهي، قبل ذلك وبعده، حقيقة يثبتها الواقع الملموس على الأرض.

لقد شهدت أقاليمنا الجنوبية تحولات اقتصادية واجتماعية وعمرانية عميقة، وأصبحت فضاء للتنمية والاستثمار والبنيات التحتية الكبرى والخدمات العمومية والمشاركة السياسية والتمثيلية الديمقراطية.

وما تحقق في العيون والداخلة والسمارة وبوجدور وغيرها يؤكد أن المغرب لم يتعامل يوما مع أقاليمه الجنوبية باعتبارها موضوعا ظرفيا أو ورقة تفاوض، بل اعتبرها دائما جزءا أصيلا من مشروعه الوطني والتنموي.

إننا نستحضر في هذه اللحظة مسارا طويلا من الكفاح الوطني والتضحيات الجسيمة التي قدمتها أجيال من المغاربة، من أجل التحرر

واستكمال الوحدة الترابية وصيانة سيادة الوطن، مسارا قاده جلالة المغفور له محمد الخامس وواصله جلالة المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، ويقوده اليوم، صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله، بحكمة وبعد نظر وثبات في المبادئ وواقعية في المبادرات.

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

إن عدم تمديد مجلس الأمن لمهمة بعثة المينورسو ليس مجرد واقعة إجرائية أو محطة عابرة، إنه تطور هام وخطوة ذات دلالة كبرى في اتجاه الطي النهائي لملف الصحراء المغربية داخل أروقة الأمم المتحدة، إنه نهاية مرحلة امتدت 35 عاما وبداية تحول حقيقي من منطق تدبير النزاع إلى منطق استكمال شروط إنهائه.

لقد جاء بلاغ الديوان الملكي واضحا في دلالاته وتوجهاته، لقد انتهى السياق الذي أنتج المينورسو وانتهت معه المبررات التي كانت تجعل من قضيتنا الوطنية موضوعا لاجتماعات دورية وتقارير وإحاطات متكررة دون أن تقود إلى الحل الذي ينتظره المغرب منذ عقود.

ويتزامن هذا التحول مع تخليد عيد الوحدة، بما يحمله من رمزية وطنية قوية ومن إعلان عن القطيعة مع مرحلة الجمود والمماطلة والدخول في مرحلة جديدة لا تكتفي بإدارة النزاع بل تتجه بثقة وثبات إلى إنهائه.

إن ما تحقق لا يدعونا إلى التراخي، بل يحملنا مسؤولية مضاعفة، فالمكتسبات الدبلوماسية تحصن بوحدة الموقف الوطني وبقوة المؤسسات وبعمل البرلمان والأحزاب والنقابات والمجتمع المدني وبمساهمة الكفاءات المغربية، داخل وخارج الوطن.

لقد مكنت الدبلوماسية المغربية التي يقودها جلالة الملك، حفظه الله، من حشد دعم دولي واسع لمبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، التي يؤيدها اليوم أكثر من ثلثي أعضاء منظمة الأمم المتحدة، بمن فيهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وقوى دولية مؤثرة.

وبهذ المناسبة، ونحن نستحضر ما حققه المغرب من مكتسبات، فإن الوفاء يقتضي أن نتوجه بتحية تقدير واعتزاز إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها الذين حموا وحدة المواطن وصانوا أمنه واستقراره، ويواصلون أداء واجبهم في يقظة وثبات وتجرد، فتحية إلى المرابطين في أقاليمنا الجنوبية، والرحمة لشهدائنا الأبرار الذين قدموا أرواحهم دفاعا عن كل شبر من تراب الوطن، والعرفان لأسرهم ولقدماء المحاربين، فتحية إجلال لقواتنا المسلحة الملكية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة.

<u>السيد رئيس مجلس النواب:</u>

شكرا السيد النائب.

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيد شاوي بلعسال، عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليتفضل مشكورا.

<u>النائب السيد شاوي بلعسال باسم فريقي الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلسي البرلمان:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بالغرفتين، في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مستجدات القضية الوطنية، على إثر مجريات ومخرجات جلسة مجلس الأمن المنعقد بتاريخ 30 أكتوبر بشأن ملف الصحراء، وبما كان منتظرا أن يترتب عنها من ترتيبات وتفعيل للقرار رقم 2797 الصادر عن نفس المجلس منذ سنة، والذي يعتبر من المكاسب الدبلوماسية الأممية المعززة لصالح وحدتنا الترابية، على أساس مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد وأرضية مقبولة من أكثر بلدان العالم لإيجاد الحل السياسي التفاوضي الرضائي لملف الصحراء، تحت إشراف الأمم المتحدة.

ومتابعة وقراءة لما جرى على مستوى جلسة مجلس الأمن الأخيرة، وعدم تمكنه من اعتماد قرار لتمديد مهمة قوة السلام المينورسو على ضوء القرار الأممي 2797، فإننا في فريقينا نعتبر أن تصويت مجلس الأمن وما يترتب عنه من آثار يعتبر تحولا مفصليا في تدبير ملف وحدتنا الترابية، سواء على المستوى الأممي أو على مستوى أرض الواقع.

ونؤكد اعتزازنا بما تضمنه البلاغ الصادر عن الديوان الملكي بهذا الخصوص واعتزازنا كذلك وتمسكنا بالمكتسبات الذي حققها بلدنا لصالح الوحدة الترابية وما راكمه من نتائج ومكتسبات دبلوماسية متواصلة، ميدانيا ودوليا، وتأييدا أمميا متزايدا لصالح الوحدة الترابية ومغربية الصحراء، وذلك وفق الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

ونعلن من هذا المنبر دعمنا وتثمينا لما ورد في بلاغ الديوان الملكي من مواقف وتوجهات معبرة عن التحول العميق في تدبير ملف الوحدة الترابية ووضع حد لتواجد قوة المينورسو على التراب الوطني وحلول السيادة الوطنية الفعلية على كافة التراب الوطني وصيانة مصالحنا العليا ومكاسبنا المحققة في التعاطي الدولي مع هذا النزاع المفتعل، بعد تحمل وجود هذه البعثة منذ 35 سنة من أجل تنظيم استفتاء مستحيل ومراقبة لوقف إطلاق النار غير متحكم فيها، ومؤكدين دائما على أولوية مواصلة التعبئة الشاملة واليقظة التامة من أجل صيانة المكتسبات وتثبيت التراكمات، في ظل مناخ الإجماع الوطني والتلاحم المتين بين الشعب والعرش والاستعداد الدائم لمواصلة مسيرة البناء والتنمية الشاملة لجميع أقاليمنا الجنوبية ولفائدة ساكنتها الحيوية، تحت القيادة الرشيدة، لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة البرلمانيون،

إن ما يجري على أرض الواقع من حقائق جديدة ومن تحولات عميقة على المواقف الدولية الجيوسياسية والتوازنات في القوة السياسية يفرض علينا تغيير حساباتنا وتثمين مكتسباتنا الدبلوماسية وتعزيز شرعيتنا التاريخية والقانونية بهذه المكتسبات الدبلوماسية، وبما أنجزناه من تنمية وتحولات اقتصادية واستثمارات في أقاليمنا الجنوبية، وبصفة خاصة في مختلف جهاتنا وصعود وإشعاع جاذبية كل هذه الأمور، ويبقى المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وبهذه المناسبة نتوجه بتحية إجلال وتقدير لقواتنا المسلحة الملكية، البرية والبحرية والجوية، وقوات الدرك الملكي والقوات المساعدة وقوات الأمن والوقاية المدنية والإدارة الترابية والمجندون للدفاع وحفظ الأمن والسلام على كل شبر وقطعة من بلدنا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسن الدرهم، عن فريق التقدم والاشتراكية، فليتفضل مشكورا.

النائب السيد حسن الدرهم، باسم فريق التقدم والاشتراكية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

يشرفني أن أتدخل، باسم الفريق النيابي للتقدم والاشتراكية، في هذه اللحظة الهامة، التي نؤكد فيها مرة أخرى هذا التلاحم الشعبي التلقائي، وهذا الإجماع الوطني الراسخ وراء جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، حول قضية الصحراء المغربية التي هي قضية تحرر وطني، بالنسبة لنا، لا نقبل لا مساومة ولا مهادنة، فحقنا في وحدتنا الترابية الكاملة هو حق طبيعي وبديهي، مشروع غير قابل للتصرف، تحت أي مبرر كان، وقضية مغربية الصحراء هي النظارة التي ينظر بها المغرب والمغاربة في العالم، وهي المعيار الواضح والبسيط الذي نقيس به صدق الصداقات ونجاعة الشراكات.

وما يزيد هذه اللحظة زخما أنها تأتي في سياق احتفائنا بالذكرى الأولى لعيد الوحدة وبدلالاته الرمزية القوية والعميقة والذي أقره قائد البلاد بحكمة وتبصر في 31 أكتوبر من السنة الماضية.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

لقد تابعنا جميعا باهتمام كبير تطورات قضية الصحراء المغربية، وأساسا حيثيات ونتائج التصويت الذي جرى يوم 30 أكتوبر 2026، حيث فشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع قرار جديد بخصوص الموضوع.

وفي هذا الإطار، سجلنا في فريق التقدم والاشتراكية أن مساندة 11 عضوا للمشروع هو دعم صريح لعدالة ومشروعية قضيتنا الوطنية الأولى، وهو برهان آخر على المساندة الواسعة والوازنة من المجتمع الدولي للاتجاه الذي تدافع عنه بلادنا والذي رسخه القرار التاريخي 2797 ليوم 31 أكتوبر 2025، باعتباره تحولا نوعيا وحاسما لا يمكن الرجوع عنه أبدا.

وهذا القرار الذي كان قد كرس الحكم الذاتي في كنف السيادة المغربية أساسا حصريا ومرجعا وحيدا للمفاوضات، بأفق الطي النهائي للنزاع المفتعل حول صحرائنا المغربية.

ومن طبيعة الحال، فإن هذا المكسب جاء تتويجا لمسار حافل من الانتصارات، وذلك بفضل الدينامية الدبلوماسية الرائدة التي أطلقها وقادها جلالة الملك محمد السادس، أعز الله أمره، بكل إقدام وشجاعة وتبصر، وهي دينامية كانت ولا تزال معززة بتعبئة وطنية قوية وبإجماع وطني راسخ لكافة الشعب المغربي وقواه الحية.

وفي هذا السياق، فإن الفريق النيابي للتقدم والاشتراكية يدعم بشكل قوي وكامل ويثمن عاليا ما ورد في بلاغ الديوان الملكي من قرارات مقدامة وتوجهات جريئة، تجسد القطيعة في التعاطي مع هذا الملف المفتعل على مستوى الانتقال من منطق الاكتفاء بالتدبير إلى مقاربة مبنية على التحول العميق للمحددات والقواعد.

وعلى هذا الأساس، فإن عدم تمديد مجلس الأمن لمهمة بعثة المينورسو يعني نهاية وجودها وطي صفحتها المتجاوزة، ويعد ذلك فعلا خطوة حاسمة نحو الطي النهائي لملف الصحراء المغربية داخل أروقة الأمم المتحدة، بما يتعين معه سحب هذه القضية نهائيا من جدول أعمال مجلس الأمن، ثم إن هذا الواقع فعلا يعني توقف المسار السياسي الأممي الذي جعلته الأطراف المناوئة لوحدتنا الترابية مطية لإدامة حالة الجمود.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه التطورات الجديدة والنوعية بقدر ما تشكل مكسبا لبلدنا الواثق من نفسه بقوته الهادئة بقدر ما تضع الأطراف المعاكسة لقضيتنا الوطنية (أساسا الجزائر والبوليساريو) في موقع ينبغي معه عليها مراجعة الذات والتعامل بعقلانية مع المسار الجديد الذي ينحو نحو إيجاد حل سياسي ونهائي وواقعي، دون تلكؤ ولا تماطل ولا عرقلة، وذلك عوض أن تبقى هذه الأطراف حبيسة مقاربات عقيمة ومتجاوزة وعفى عليها الزمن.

وفي هذا السياق، فإن فريق التقدم والاشتراكية يؤكد على وجاهة موقف بلادنا المتمسك بوقف إطلاق النار..

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد النائب المحترم.

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة السيدة هناء بلخير عن فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، فلتتفضل مشكورة.

المستشارة السيدة هناء بلخير، باسم فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس النواب،
السيد رئيس مجلس المستشارين،
السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لآخر تطورات قضيتنا الوطنية، قضية الصحراء المغربية.

نلتقي اليوم في لحظة وطنية، تتوج مسارا طويلا من العمل الدؤوب، قاده صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله، بحكمة وصبر وتبصر، لتُطوى صفحة دامت 35 سنة.

في غمرة هذا الإجماع الوطني المتجدد، نؤكد، في فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، ما يلي:

- **أولا**، ننوه بكل فخر واعتزاز ببلاغ الديوان الملكي الصادر عقب عدم تمديد مجلس الأمن لمهمة بعثة المينورسو يوم 30 أكتوبر 2026 وبما حمله من رؤية عميقة ومواقف وطنية جريئة، فهي تؤكد أن بلادنا، بقيادة صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، انتقلت من منطق التدبير إلى مقاربة التحول العميق للمحددات؛
- **ثانيا**، إن عدم تمديد مهمة المينورسو انتصار تاريخي لبلادنا وإقبار أممي للحلول الماضوية، فهذه البعثة ظلت لعقود أداة لتدويل نزاع مفتعل، واليوم لم يعد هناك أي مبرر لإحالة هذا الملف على مجلس الأمن، ونسجل باعتزاز تشبث بلادنا بوقف إطلاق النار، مع الاحترام التام لوحدة أراضيها وأمنها الوطني؛
- **ثالثا**، وقد حسم العالم اختياره بين أطروحتين، الأولى أطروحة الحل التي جسدها المغرب بدعم دولي غير مسبوق، والثانية أطروحة الجمود التي جسدتها الجزائر وصنيعتها البوليساريو، فراهنت على الزمن وخذلها الزمن، واليوم تحظى مبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، بدعم أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛
- **رابعا**، ونحن نخلد عيد الوحدة، ونستعد لذكرى المسيرة الخضراء، نستحضر بإجلال روح مبدعها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، ونترحم على شهداء الوحدة الترابية الأبرار، ونعتز بتعبئة الشعب المغربي وقواه الحية، خلف جلالة الملك، نصره الله؛
- **خامسا**، نعتز بالمسار التنموي والديمقراطي لأقاليمنا الجنوبية، والذي كان من بين أهم عوامل صمود بلادنا، فقد كان جواب المغرب على المناورات هو البناء، وعلى الأوهام هو الواقع، ونثمن عمل المنتخبين والمنتخبات هناك، باعتبارهم الممثلين الحقيقيين للساكنة كما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله؛
- **سادسا**، ندعو الجزائر إلى تحمل مسؤوليتها القانونية، باعتبارها بلد اللجوء، وإلى احترام حقوق المحتجزين بمخيمات تندوف، في مقدمتها حقهم في التنقل والعودة إلى وطنهم. ونستحضر نداء جلالة الملك، في خطابه على إثر قرار مجلس الأمن رقم 2797 إلى إخواننا هناك لاغتنام هذه الفرصة التاريخية من أجل لم الشمل مع أهلهم والمساهمة في بناء مستقبلهم في إطار المغرب الموحد؛
- **سابعا**، نؤكد أن الدفاع عن الوحدة الترابية في صلب رسالتنا النقابية، وأننا سنواصل الترافع عن قضيتنا في المحافل النقابية الدولية، دعما للدبلوماسية الرسمية، وستظل الشغيلة المغربية في مقدمتها شغيلة أقاليمنا الجنوبية في الصفوف الأمامية للتعبئة والتنمية.

السيدات والسادة،

ختاما، لا بد نؤكد باسم فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن الصحراء مغربية، مغربية بالأمس، مغربية اليوم، وستبقى مغربية غدا وإلى الأبد، مغربية بالتاريخ والبيعة، مغربية بدماء الشهداء، وتضحيات أجيال من المغاربة، واليوم يثبت المغرب، ملكا وشعبا، أن الحق لا يضيع مادام وراءه شعب مؤمن بقضيته وقيادة حكيمة، فـ "على قدر أهل العزم تأتي العزائم، وتأتي على قدر الكرام المكارم"، وبهذا العزم سنبقى على العهد ماضين وراء جلالة الملك نصره الله، جندا مجندين من طنجة إلى الكويرة، ولتظل الصحراء في مغربها وليظل المغرب في صحرائه، قال الله تعالى: "**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون**"، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة السيدة نائلة التازي، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فلتتفضل مشكورة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

إننا نجتمع اليوم في لحظة دقيقة ومفصلية من تاريخ قضيتنا الوطنية الأولى، إنها لحظة تقتضي منا قراءة التطورات الأخيرة برؤية استراتيجية وبثقة راسخة في عدالة قضيتنا.

ولا بد في هذه المناسبة، وباسم الإتحاد العام لمقاولات المغرب، أن نثمن مضامين بلاغ الديوان الملكي الصادر يوم 30 أكتوبر 2026، والذي نعتبره بلاغ الحزم والثبات، بلاغ وضع الأمور في إطارها السياسي والإستراتيجي الأوسع، وقد اعتبر بلاغ الديوان الملكي أن عدم تجديد ولاية المينورسو خطوة مهمة نحو طي ملف الصحراء المغربية نهائيا داخل الأمم المتحدة. والمغرب يواصل طريقه بالثبات متمسك بوقف إطلاق النار ومنفتح على كل جهد جاد وحريص على سيادته وأمن مواطنه.

وفي نفس السياق، أكد الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الصادر بتاريخ فاتح نونبر توقف بعثة المينورسو عن ممارسة مهامها عقب عدم تجديد مجلس الأمن لولايتها والشروع في تصفيتها.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

إن قوة موقفنا لا تقوم على الدبلوماسية وحدها، بل تقوم أيضا على التنمية الحقيقية والبناء، ففي سنة 2015 أطلق جلالة الملك نصره الله، النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية بغلاف مالي بلغ 77 مليار درهم، واليوم تجاوزنا 150 مليار درهم من الاستثمارات العمومية.

ويجري إنجاز الطريق السيار تزنيت- الداخلة على امتداد 1055 كيلومتر، أما ميناء الداخلة الأطلسي باستثمار يبلغ 13.6 مليار درهم؛ وإلى جانب ذلك يأتي مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي أيضا والمبادرة الملكية الأطلسية لتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط، فالنتيجة واضحة ما بين 2014 و2024 بلغ النمو في جهة العيون والداخلة 8.8% سنويا مقابل 4.9% على المستوى الوطني، وهنا يبرز دور المقاولة المغربية، فهي قادرة على تحويل المشاريع إلى مصانع والمصانع إلى مناصب الشغل ومناصب الشغل إلى أمل للشباب.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

لقد سبق لنا في هذا المنبر أن أكدنا أن الدفاع عن القضية الوطنية ليس فرض كفاية يقوم به البعض نيابة عن الآخر، بل هو فرض عين واجب على كل واحد وواحدة منا، ومن هنا فإن نجدد الالتزام سنظل مهما تعددت التحديات صفا واحدا وراء جلالة الملك، محمد السادس نصره الله، دفاعا عن وحدة الوطن وصونا لسيادته وإيمانا بمستقبله.

وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد سليك نور الدين، عن فريق الإتحاد المغربي للشغل، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد نور الدين سليك، باسم فريق الإتحاد المغربي للشغل:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أشاركم كلمة فريق الإتحاد المغربي للشغل، تفاعلا مع هذه المحطة التاريخية المتميزة، ففي 31 أكتوبر من السنة الماضية احتفلنا بالقرار التاريخي الأممي 2797 الذي كرس مبادرة الحكم الذاتي، وهو اليوم الذي اتخذته بلادنا عيدا للوحدة، ويوم الجمعة 30 أكتوبر 2026 تابعنا إلى جانب كل المغربيات والمغاربة المستجدات والتطورات النوعية الأخيرة التي عرفتها قضية وحدتنا الترابية على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بعد عدم تمديد ولاية بعثة المينورسو بعد 35 سنة من إحداثها.

المستجد الأممي الذي يعتبر تطورا ذات دلالات سياسية ودبلوماسية عميقة، سيفتح - لا محالة - مرحلة جديدة في التعاطي مع هذا الملف، عنوانها القطيعة وتجاوز منطق تدبير النزاع وإدانة وضعه القائم في اتجاه تهيئ شروط إنهائه على أساس السيادة الوطنية، وهنا لا بد، بداية، من تثمين كل ما جاء في بلاغ الديوان الملكي وما تضمنه من معطيات ومواقف بشأن مستجدات هذا المسار ومن تأكيده على الثوابت الوطنية المرتبطة بالسيادة والوحدة الترابية للمملكة والذي قطع الطريق على كل تأويلات محتملة، وطمأن كافة المواطنات والمواطنين، ولا بد أيضا من أن نشيد بما حققته الدبلوماسية المغربية من انتصارات ومكتسبات نوعية وبالتحول الذي عرفته مواقف عدد متزايد من الدول والقوى الدولية تجاه مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

فما نعيشه اليوم ليس وليد لحظة عابرة ولا نتيجة ظرفية دبلوماسية، إنما هو ثمرة رؤية استراتيجية بعيدة المدى، قادها جلالة الملك، محمد السادس نصره الله، بحكمة وتبصر وبعد نظر، واضعا القضية الوطنية في صدارة الأولويات الاستراتيجية للمملكة ومؤسسا لمرحلة جديدة من الدبلوماسية المغربية القائمة على الوضوح والثبات والواقعية، وهي لحظة أيضا لتجديد عبارات الامتنان والتقدير للقوات المسلحة الملكية ولكل مكونات القوات الأمنية على تضحياتهم وتجندهم الدائم لخدمة الوطن بكل تفاني ومسؤولية، دفاعا عن حوزته وعن أمنه واستقراره.

إن موقف فريق الإتحاد المغربي للشغل الذي نعبر عنه اليوم باعتزاز كبير

ليس استجابة لظرف سياسي عابر، بل هو موقف ضارب في جذور تاريخ الحركة الوطنية ومعارك التحرر والاستقلال، وهو وفاء لذاكرة نضالية ومسؤولية وطنية متجذرة. وإن كنا نثمن المواقف الدولية الداعمة لبلادنا، فإننا نؤكد على أن هذا الدعم لم يكن ليتحقق لولا المصداقية التي راكمتها المملكة المغربية، ولولا الحضور الدبلوماسي الفاعل لجلالة الملك، نصره الله، الذي نجح في جعل القضية الوطنية محورا أساسيا في علاقات المغرب الثنائية ومتعددة الأطراف وفي تعزيز موقع المغرب كشريك موثوق وبقدرته على تحويل الرصيد السياسي والاستراتيجي للمملكة إلى دعم ملموس لقضيتنا الوطنية.

إن المرحلة المقبلة تضع أمامنا مسؤولية مواصلة التعبئة الوطنية من خلال، أولا، مواصلة تعزيز المكتسبات الدبلوماسية وتوسيع دائرة الدول الداعمة لمبادرة الحكم الذاتي ثم تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وجعل المؤسسة التشريعية فضاء للترافع والتواصل مع البرلمانات والهيئات الدولية، مواصلة تنزيل النموذج التنموي في كل الأقاليم وفي مقدمتها الأقاليم الجنوبية، بما يضمن استفادة جميع المواطنات والمواطنين من ثمار التنمية وبما يوفر فرص الشغل والاستثمار والعيش الكريم.

إننا، من هذا المنبر، نعبر عن اعتزازنا الكبير بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك، محمد السادس نصره الله، وما أبانت عنه الدبلوماسية المغربية من حكمة وحنكة وفعالية في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، كما نؤكد أن الإجماع الوطني حول القضية الوطنية يظل الرصيد الاستراتيجي الأكبر وإن قوة المغرب تكمن في تلاحم مؤسساته ومكوناته.

وأخيرا، سنبقى معبئات ومعبئين وراء جلالة الملك، بكل الوطنية المعهودة، للعمل على صون وحدتنا الترابية والوطنية، وحماية كافة ربوع مغربنا الغالي.

وشكرا.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة نبيلة جلال، عن المجموعة النيابية لتحالف اليسار، فلتفضل مشكورة.

النائبة السيدة نبيلة جلال، رئيسة المجموعة النيابية لتحالف اليسار:

السادة الرؤساء المحترمين،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

نجتمع اليوم في سياق استثنائي من مسار قضيتنا الوطنية، سياق تفرض فيه التحولات المتسارعة قراءة سياسية ومسؤولة، ولعل ما شهده مجلس الأمن في سابقة هي الأولى منذ 35 عاما، بانتهاء جلسة دون تجديد ولاية بعثة المينورسو، يشكل تطورا ذا دلالة سياسية خاصة، غير أنه لا يعفينا من ضرورة التمييز بين تقلبات المواقف الدولية وبين ما يقتضيه مسار حل النزاع من وضوح في الرؤية واستشراف دقيق لمآلات المرحلة.

وفي هذا الإطار، فإن التوافق الدولي الواسع على اعتبار مبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، إطارا واقعا وعمليا وأساسا جديا للتوصل إلى تسوية سياسية، في مقابل استمرار تعنت الطرف الآخر، وما أفرزه استعمال الفيتو، يطرح من جديد أسئلة عميقة حول مسؤولية المنتظم الدولي، وحول آليات اتخاذ القرار داخله.

كما يعيد إلى الواجهة النقاش حول الأزمة التي تعيشها المؤسسات الدولية وتراجع قدرتها على الإسهام الفعلي في حل النزاعات الإقليمية وما عرفه القانون الدولي من تراجع في تدبير عدد من الصراعات عبر العالم، وهو ما يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته التاريخية، من أجل تجاوز اختلالات نظام دولي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية وإصلاح مؤسساته، بما ينسجم مع التحولات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية التي يعرفها العالم اليوم.

إن ثبات بلادنا وتضحيات شعبنا في الدفاع عن وحدته الترابية، عبر مسار نضالي حافل قاده رجال مخلصون، ونستحضر هنا مقولة الفقيد المجاهد بنسعيد آيت إيدر، أحد أبرز قادة جيش التحرير في الجنوب أن "الشعب المغربي لا يستفتى في أرضه".

وقد ظلت قضية الوحدة الترابية منذ افتعال هذا النزاع ثابتا وطنيا ومبدأ راسخا لا مساومة عليه، حيث مثل استرجاع الصحراء من الاستعمار الاسباني محطة مفصلية في مسار الكفاح الوطني، في أفق استكمال استرجاع مدينتي سبتة ومليلية وكافة الثغور السليبة.

واليوم يتأكد أن قضايا التحرر والسيادة لا تحسم فقط داخل الأروقة الدبلوماسية، بل تبنى على التعبئة الشعبية وصلابة الجبهة الداخلية.

الدرس الأساسي الذي ينبغي استخلاصه هو أن المغرب لا يمكن أن يبني استراتيجيته الوطنية على تقلبات التحالفات الدولية، ولا أن يجعل مستقبل قضية الوحدة الترابية رهين بمواقف دول تتغير بتغير مصالحها، فالتحالفات ليست ضمانات أبدية.

في تحالف اليسار، نجدد تأكيد موقفنا المبدئي والثابت من حق المغرب في استكمال وحدته الترابية، ونعتبر مبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، إطار واقعي وعادل وجاد للتوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع، ونشدد على أن قضية الوحدة الترابية قضية وطنية مصيرية، تستدعي إشراك الشعب المغربي وقواه السياسية والنقابية والمدنية الحية في النقاش حول تطوراته وتحدياته وتوسيع دائرة التشاور والترافع حول الخيارات الإستراتيجية المرتبطة به.

ومن هذا المنطلق، العمل على تحصين الجبهة الداخلية مهمة لا تقبل التأخير، يمر عبر إصلاحات عميقة وانفراج سياسي حقيقي، من خلال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومناهضي التطبيع.

وفي هذا السياق، نعتبر أن الرهان على التطبيع لخدمة وحدتنا الترابية

خيار فاشل غير مجدي لم يحقق أهدافه؛ القضية الوطنية لا ينبغي أن ترتهن لصفقات ظرفية يغيب فيها الإجماع الشعبي، ولعل ما استشهد به السفير المغربي من مسيرات مليونية حاشدة، باعتبارها تعبيرا عن قوة الالتفاف الشعبي حول القضايا الوطنية يؤكد حقيقة أساسية أن قوة المغرب الحقيقية في شعبه ووحدة مواقفه.

نؤكد أن الانفتاح الدبلوماسي المغربي يجب أن يتعزز في اتجاه العمق الإفريقي ودول البريكس (BRICS) وبناء شراكات سياسية واقتصادية وتنموية مع الدول الإفريقية وتوسيع دوائر الدعم والمساندة للمبادرة الوطنية، ويمر عبر مواجهة الفساد والريع ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنات والمواطنين.

ترسيخ الوحدة الترابية يجب أن يترجم إلى نموذج تنموي ديمقراطي، تحضر فيه العدالة المجالية والتوزيع العادل للثروة والمشاركة الفعلية للمواطنين في تدبير شؤونهم وربط المسؤولية بالمحاسبة.

أما على المستوى المغاربي، نعتبر أن استمرار القطيعة بين البلدين الجارين وحالة التوتر التي تعرفها المنطقة بشكل عام، يشكلان استنزاف تاريخي لشعوب المنطقة، في وقت تتكتل فيه القوى الإقليمية والدولية، وهي قطيعة وتوترات تؤدي شعوب المنطقة كلفتها الباهظة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

نحن بحاجة إلى إرادة سياسية شجاعة تفتح قنوات الحوار المباشر..

السيد رئيس مجلس النواب :

شكرا السيدة النائبة.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السيد خليهن الكرش، عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد خليهن الكرش، عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيات والبرلمانيين المحترمات والمحترمين،

تنعقد هذه الجلسة للتعبير عن موقف وطني إزاء مستجدات قضية الصحراء المغربية في لحظة تتحدد فيها معالم الانتقال من صفحة دامت 35 سنة إلى مرحلة جديدة. تتطلب إدراكا دقيقا لما يجري ووضوحا فيما ينبغي أن نقوم به.

وباسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نؤكد أن مسؤوليتنا اليوم هي مساندة ودعم امتلاك بلادنا لزمام المبادرة والدفاع عن المكاسب التي حققتها وفتح الطريق لترجمتها إلى واقع يصون السيادة المغربية على صحرائه.

لقد أثمرت المبادرة المغربية والعمل المتواصل للدفاع عنها تقدما مهما جسده قرار مجلس الأمن 2797 الذي جعل مقترح الحكم الذاتي أساسا للمفاوضات، وكان ذلك نتيجة مسار طويل من الترافع وتوسيع التأييد الدولي وتأكيد جدية الحل الذي قدمه المغرب وقابليته للتطبيق، ولم يعد مقبولا اليوم محاولة إفراغ هذا التقدم من مضمونه وإعادة الملف إلى دائرة الانتظار والإبقاء على الآليات نفسها، دون أفق للحسم والعودة إلى نقطة البداية كلما اعترض خصوم وحدتنا الترابية على تقدم مسار الحل.

في هذا السياق، نقرأ أهمية بلاغ الديوان الملكي الصادر عقب عدم تمديد مهمة بعثة المينورسو، فقد عبر عن توجه واضح لتجاوز تدبير النزاع في صيغته المستمرة منذ عقود والانتقال لتغيير المحددات التي أبقته مفتوحا، مع مواصلة التحرك على المستويين الثنائي والإقليمي.

وإننا، في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نساند هذا التوجه ونعتبر أن جوهره هو استعادة المغرب، صاحب القضية، زمام المبادرة في تدبير حاضرها ومستقبلها، فبلادنا راكمت من الحجج والمواقف والمكاسب ما يؤهلها للتحرك واقتراح الخطوات وتحديد اتجاه العمل، بدل البقاء في موقع انتظار ما تقرره موازين القوى داخل مجلس الأمن.

وهذا يقتضي دينامية متواصلة وعملا سياسيا ودبلوماسيا استثنائيا، فالمكسب الذي تحقق السنة الماضية من خلال القرار التاريخي لمجلس الأمن 2797 يجب أن يجدد امتداده في خطوات تدفع المسار إلى الأمام وتجعل مختلف الأطراف أمام مسؤوليتها.

السيدان الرئيسان،

إن هذا المنعطف التاريخي الحاسم الذي تعرفه قضية وحدتنا الترابية، يجعلنا أمام مسؤولية وطنية لتقوية الجبهة الداخلية ومشاركة وطنية داخلية واسعة تساهم فيها المؤسسات والقوى السياسية والنقابية ومختلف الكفاءات الوطنية.

ولهذا الربط بين الوحدة والمشاركة جذور راسخة في تجربة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فقد عقدنا مؤتمر الوطني الرابع بميدان العيون تحت شعار "الوحدة والديمقراطية"، مجسدين باختيار المكان والشعار قناعة واضحة أن صيانة وحدة الوطن وترسيخ الديمقراطية يعزز أحدهما الآخر.

وهي القناعة التي تربط بين تحرير الأرض وتحرير الإنسان، فالديمقراطية والعدالة والاجتماعية والمجالية تمنح الاختيار الوطني عمقه الشعبي وتوسع دائرة المساهمة فيه وتجعل المواطنين شركاء في بنائه والدفاع عنه.

تؤكد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن القضية الوطنية ستظل في صدارة أولوياتها ومبادئها الثابتة وأن الطبقة العاملة المغربية ستبقى في طليعة المدافعين عن وحدة ترابنا، فالدفاع عن وحدة الوطن قناعة راسخة وجزء من هويتنا التي ولدت من رحم النضال الوطني ضد الاستعمار، ومن أجل الاستقلال والسيادة.

لن نفرط في ذرة من تراب وطننا الذي سقاه شهداؤنا بدمائهم، وسنظل نساند كل مبادرة تضع المغرب في موقع الفعل وليس رد الفعل، وتصون استقلال قراره وترسخ وحدته الترابية على كافة أراضيه من طنجة إلى الكويرة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد المصطفى الدحماني، عن مجموعة العدالة الاجتماعية، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني، عن مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

نقف اليوم في سياق الاحتفال بعيد الوحدة وعيد المسيرة الخضراء للتداول في المكتسب الجديد الذي أعلن عنه بلاغ الديوان الملكي الصادر في 30 أكتوبر 2026، والذي يشكل خطوة متقدمة في اتجاه الطي النهائي لملف الصحراء المغربية، بسحب الملف من جدول أعمال مجلس الأمن الدولي وإنهاء مهمة بعثة المينورسو بعد 35 سنة من الانتظار الذي فقد مبررات الاستمرار فيه.

وفي هذا المنعطف التاريخي الذي تتجاوزه بلادنا، والذي يتوج مسارات طويلة من التبصر الدبلوماسي والعمل المؤسساتي الرزين وكذا الصمود والثبات المشهود لقواتنا المسلحة الملكية، التي تقدم الغالي والنفيس، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، وبالإشراف الفعلي لصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، منسق مكاتب ومصالح القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية.

نناقش اليوم في سياق طي صفحة المينورسو وإخراج الملف من مجلس الأمن الدولي والخروج من حالة المماطلة والجمود، ونؤكد أن التصويتات المتتالية والمواقف الرسمية لعموم دول العالم صارت واضحة في دعم الحقوق الوطنية ولم تعد هناك حاجة للبقاء في دواليب الأمم المتحدة، فالمملكة المغربية قادرة على ضمان وقف إطلاق النار والحفاظ على سلامة ترابنا وأمن المنطقة.

ولا بد أن نستحضر، في هذا السياق، أن بلادنا تعالج هذا الملف وفق دستورنا، وبحكمة وتبصر جلالة الملك، أمير المؤمنين نصره الله، باعتبار المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وهي عضو عامل نشيط في المنظمات الدولية، تواصل العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم، وتبقى وفية لإرادتها القوية في ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والتضامن والشراكة البناءة وتحقيق التقدم المشترك وملتزمة بالعمل على بناء الإتحاد المغاربي، كخيار استراتيجي، وبتعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.

هذا الأساس هو الذي يدفعنا اليوم ودائما للتحلي بأعلى درجات اليقظة والرزانة، ورفض كل أصوات النشاز الشعبوي، فالرد الأمثل على الخصوم والأطراف المتربصة لا يكون إلا بالالتفاف الصادق حول المؤسسات والاصطفاف خلف جلالة الملك نصره الله، وتثمين عيد الوحدة الذي أقره جلالته، لتجسيد القطيعة مع منطق التدبير الظرفي والانتقال إلى مقاربة التحول العميق للمحددات الوطنية، فبلادنا مستمرة في تعزيز الجبهة الداخلية ورفع منسوب الثقة ومواصلة الأوراش التنموية الكبرى.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

نجدد في مجموعات العدالة الاجتماعية، التأكيد على دعمنا المطلق لكل الخطوات السيادية التي تتخذها بلادنا، دفاعا عن وحدتنا الترابية، واستكمالا لمسارنا التنموي، وسنظل مدافعين عن القضايا العليا للوطن ومعبئين لتوفير كل الإسناد لقواتنا المسلحة الملكية، وعاشت بلادنا وطنا موحدا من السعيدية إلى طنجة، ومن طنجة إلى الكويرة، بأرضها وبحرها وهوائها، لا تُفرط في حبة من رملها ولا قطرة من مائها ولا نسمة من هوائها.

عاش المغرب قويا، منيعا، مُوَحَدا، تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده الأمير صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للنائب المحترم السيد العربي شريعي، عن النواب غير المنتسبين، وذلك في حدود 3 دقائق.

النائب السيد العربي شريعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الرؤساء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا اليوم أمام محطة مفصلية في مسار قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية، محطة تفرض علينا جميعا استحضار المسؤولية الوطنية واستحضار التضحيات الجسام التي قدمها المغاربة جيلا بعد جيل، دفاعا عن الوحدة الترابية للمملكة.

لقد كشفت التطورات الأخيرة داخل مجلس الأمن الدولي يوم 30 أكتوبر عن تعثر اعتماد مشروعي القرارين المتنافسين بشأن بعثة المينورسو، بعد استعمال روسيا حق النقض ضد المشروع الأمريكي وتصويت الولايات

المتحدة ضد المشروع الروسي البديل.

وإن عدم تجديد ولاية بعثة المينورسو بعد 35 سنة من وجودها يشكل تطورا بالغ الأهمية في مسار هذا الملف، ويفتح الباب أمام مرحلة جديدة تستدعي قراءة سياسية ودبلوماسية مسؤولة.

وفي هذا السياق، جاء بلاغ الديوان الملكي ليحدد بوضوح أبعاد هذه المرحلة الجديدة، مؤكدا أن عدم تمديد مهمة البعثة يعني أن وجودها بالأقاليم الجنوبية وبطواقمها ومركباتها ومعداتها ينبغي أن ينتهي خلال الأيام المقبلة.

السيد الرئيس،

إن حزب الإنصاف يعتبر أن قضية الصحراء المغربية ليست مجرد ملف دبلوماسي، أو موضوعا للتجاذب داخل المؤسسات الدولية، بل هي قضية وطنية جامعة، تتجاوز الاختلافات الحزبية والحسابات السياسية الضيقة.

ومن هذا المنطلق، نجدد تأكيدنا على التعبئة وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة وعلى مواصلة الترافع عن المبادرة المغربية للحكم الذاتي، في إطار السيادة الوطنية، باعتبارها الإطار الذي يقترحه المغرب لتسوية هذا النزاع الإقليمي، كما أن مسؤوليتنا اليوم تقتضي الحفاظ على الاستقرار ووقف إطلاق النار وتجنب كل ما من شأنه أن يزيد من التوتر الإقليمي، مع مواصلة العمل السياسي والدبلوماسي المسؤول.

السيد الرئيس،

إن المغرب لا يدافع فقط عن وحدة ترابه بل يدافع أيضا عن حق ساكنة الأقاليم الجنوبية في التنمية والكرامة والمشاركة الكاملة في بناء مستقبل وطنهم، ومن هنا فإننا، في حزب الإنصاف، نعتبر أن عيد الوحدة يجب أن يكون موعدا..

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد النائب المحترم.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد خالد السطي، عن المستشارين غير المنتسبين، في حدود ثلاث دقائق، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد خالد السطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة العامة المشتركة بخصوص آخر تطورات القضية الوطنية.

بداية، نعبر لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وللشعب المغربي عن أحر التهاني بمناسبة الذكرى الأولى لعيد الوحدة الذي يقوي اللحمة الوطنية ويعزز التماسك بين مختلف مكونات الشعب المغربي.

الحضور الكريم،

لقد أصدرت الأمانة العامة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بلاغا عقب صدور بلاغ الديوان الملكي، أعربنا فيه عن اعتزازنا ببلاغ الديوان الملكي وما تضمنه من مواقف وتوجهات حازمة وعدم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتواجدة بصحرائنا، مما يشكل إقرارا أمميا باستحالة تنظيم خيار الاستفتاء، كما نثمن بالمناسبة افتتاح المركب الصناعي والميناءي الناظور- غرب المتوسط، في انتظار افتتاح ميناء الداخلة الأطلسي بالصحراء المغربية، تجسيدا للإرادة الملكية المتواصلة في بناء مغرب جديد يسير نحو المستقبل.

الحضور الكريم،

ومن أجل الانتقال من تدبير الملف إلى طيه نهائيا، يفرض علينا تقوية الجبهة الداخلية وتعزيز الدبلوماسية الرسمية والبرلمانية والحزبية والنقابية ومنحها وضعا متقدما للتعريف بالمبادرات المغربية، خصوصا مبادرة الحكم الذاتي والجهوية المتقدمة والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

إننا إذ نثمن هذه المكاسب الدبلوماسية، نؤكد أن مسؤولية صونها وتحصينها مسؤولية جماعية، تقتضي مواصلة التعبئة الوطنية، من خلال تعزيز الثقة في المؤسسات وتوسيع المشاركة السياسية وإقرار العدالة المجالية والاستجابة للمطالب الاجتماعية العادلة والمشروعة.

وفي الختام، نترحم على أرواح شهداء الوطن الأبرار، وفي مقدمتهم بطل التحرير جلالة الملك، محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح مبدع المسيرة الخضراء، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، ونتوجه بالتحية والتقدير إلى قواتنا المسلحة الملكية ورجال ونساء الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية، الذين يسهرون على أمن وسلامة بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيد عبد العزيز باريك، في حدود دقيقتين، فليتفضل مشكورا.

النائب السيد عبد العزيز باريك :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إننا نعيش اليوم لحظة وطنية مفصلية في مسار قضيتنا الوطنية الأولى بعد التطورات الدبلوماسية الأخيرة، وما أكدته من دعم دولي متنام لمغربية صحرائنا، وهي تطورات تعكس نجاح الدبلوماسية الملكية الرصينة، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في ترسيخ مشروعية الموقف المغربي وتعزيز مكانته على الصعيد الدولي.

إننا، في حزب الوحدة والديمقراطية، نثمن عاليا مضامين البلاغ الصادر عن الديوان الملكي وما يحمله من رؤية استراتيجية واضحة وحنكة دبلوماسية عالية، تؤكد انتقال قضيتنا الوطنية إلى مرحلة جديدة، قوامها صيانة السيادة الوطنية وترسيخ المكتسبات ومواصلة الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة.

وفي هذا السياق، نؤكد أن موقفنا لم يكن يوما مجرد تعبير ظرفي، بل هو التزام وطني ثابت، جسدناه مجددا بمدينة ميدلت خلال اللقاء المنظم بمناسبة عيد الوحدة، حيث جددنا التأكيد على وحدة الصف الوطني وتثمين التوجيهات الملكية وتعزيز دور الأحزاب السياسية في الدبلوماسية الموازية والدفاع عن عدالة قضيتنا، انطلاقا من قناعة راسخة بأن الوحدة الترابية للمملكة فوق كل اعتبار، وأن التعبئة الوطنية خلف جلالة الملك نصره الله، مسؤولية تاريخية مشتركة، تتجاوز كل الحسابات والانتماءات.

أيها السادة،

إن المرحلة..

<u>السيد رئيس مجلس النواب:</u>

شكرا السيد النائب المحترم.

والآن السيدات والسادة البرلمانيين البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه الأكرمين.

مولاي صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، دام لكم النصر والتمكين.

وبعد؛

يتشرف خديما الأعتاب الشريفة، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، بأن يرفعا إلى الجناب الشريف، أسماه الله، أصالة عن نفسيهما ونيابة عن كافة أعضاء ومكونات مجلسي البرلمان، أصدق عبارات الولاء والإخلاص، متضرعين إلى الله جل جلاله أن يديم على جلالتكم الصحة والعافية، ويسدد خطاكم، ويكلل مساعيكم ومبادراتكم على الدوام بالتوفيق.

إن أعضاء برلمان مملكتكم المجتمعين يوم الاثنين 21 جمادى الأولى 1448هـ (2 نونبر 2026م)، في جلسة مشتركة على إثر عدم تمكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، خلال اجتماعه المنعقد يوم 30 أكتوبر 2026، من تمديد ولاية بعثة المينورسو، إذ يثمنون كل ما ورد في البلاغ الصادر عن الديوان الملكي في أعقاب هذا التطور المفصلي في مسار قضية وحدتنا الترابية.

وإذ يباركون الخطوات والقرارات التي تتخذونها، جلالتكم، صونا للوحدة الترابية وتكريسا للسيادة الوطنية على أقاليمنا الجنوبية، ليعربون عن عظيم الامتنان لجلالتكم لما تحقق للمغرب بقيادتكم وفي عهد جلالتكم الغني بالمنجزات والإصلاحات.

وتتوج المرحلة الجديدة التي دخلتها قضية وحدتنا الترابية بإنهاء انتداب بعثة المينورسو، بعد الانعطافة الكبرى التي عرفها هذا الملف في 31 أكتوبر 2025، باعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار 2797، بجهود جلالتكم من أجل إحقاق الحق وتكريس الشرعية التاريخية والقانونية، فيما يرجع إلى قضية وحدتنا الترابية.

إنها، يا مولاي، التجسيد العملي لمكانتكم وإشعاعكم على الصعيد الدولي وبحكمتكم وتبصركم وحصافتكم في قيادة تدبير هذا النزاع المفتعل، ولرؤيتكم السديدة في الجمع بين الجهد السياسي والدبلوماسي والحرص على إطلاق ديناميات تنموية متعددة المداخل في الأقاليم الجنوبية للمملكة، التي تعتبر اليوم نموذجا لتنمية دامجة ولنهضة تعكس عراقة وتاريخ مملكتكم الشريفة.

مولاي صاحب الجلالة،

في هذه اللحظة التاريخية الهامة يجدد أعضاء مجلسي البرلمان التفافهم وتعبئتهم خلف جلالتكم في كل الخطوات والمبادرات التي تتخذونها ومواصلة التعبئة الداخلية وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية، من أجل الدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة، ممتثلين دوما رؤية وتوجيهات جلالتكم.

حفظكم الله، يا مولاي، ومتعكم بموفور الصحة والعافية، وأسبغ عليكم بالغ الطمأنينة وراحة البال، وأبقاكم حصنا منيعا لشعبكم، صادق الوفاء والولاء والتعلق، وأقر عينكم بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير المحبوب مولاي الحسن، وشد أزركم بصنوكم الأمير الجليل مولاي رشيد وبسائر الأميرات والأمراء أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله

والسلام عليكم.

رفعت الجلسة.